عام ٢٠٢٣ أكثر الأعوام فيه مخالفات صحية.. و٦٠ بالمئة من المخالفات وجود مواد منتهية الصلاحية

إبراهيم لـ «الوطن»: ١٤ ألف مخالفة صحية في دمشق هذا العام وإغلاق ١٢٠٠ محل

قرار باستبدال الإغلاق بغرامة ٢٥ ألف ليرة يومياً

فادي بك الشريف

كشفت أرقام «الشؤون الصحية» في محافظة دمشق، أن هذا العام يعتبر الأكثر تسجيلاً للمخالفات والإغلاقات في الأسواق بما يتجاوز الـ١٤ ألف ضبط و١٢٠٠ إغلاق منذ بداية ٢٠٢٣ وحتى تاريخه على خلفية التشدد بموضوع تنظيم الضبوط وقمع المخالفات الجسيمة، فيما وصلت نسبة المحال ممن استبدلت لها عقوبة الإغلاق إلى ٢٠ بالمئة.

هذا وتجاوزت قيمة الغرامات السنوية الإجمالية على الضبوط وعقوبات الاستبدال نصف مليار ليرة.

وفي حديث مع «الوطن» بين مدير الشؤون الصحية قحطان إبراهيم ضبط أطنان من المواد منتهية الصلاحية في الأسواق وعدد من المحال، ولاسيما أنها تشكل نسبة ٦٠ بالمئة من إجمالي المخالفات المسجلة على مدار العام.

وأضاف: وجود هذه المواد بكثرة إما لاحتكارها من بعض التجار وطرحها بالسوق، أو لقلة المبيعات التي تدفع عدداً من المحال للاحتفاظ بالمواد ما يعرضها لانتهاء الصلاحية.

ولفت قحطان إلى ضبط مواد من دون تاريخ الصلاحية، مع التدقيق بمدى صلاحية المادة ومطابقتها للمواصفات، مبيناً أنه في حال ثبت أن المادة غير صالحة للاستهلاك وتم عن طريق القصد إزالة التاريخ، يتم إغلاق المحل لمدة غير محددة.

في السياق، صدر قرار برفع قيمة غرامة الاستبدال عن المخالفة اليومية لعقوبة الإغلاق إلى ٢٥ ألف ليرة لليوم الواحد، وفي حال تم الاستبدال يدفع المخالف القيمة الإجمالية للمخالفة والتي تصل إلى ٣٧ يوماً، بما يعادل الـ٩٠٠ ألف ليرة وسطياً (قيمة المخالفة الكاملة).

وأشار إبراهيم إلى التشدد في المخالفات الجسيمة مثل (القذارة ووجود مخلفات القوارض والحشرات في حال بيع المواد الغذائية المكشوفة وغير ذلك)، علما أنه يحق لصاحب المخالفة التقدم بطلب استبدال والقرار النهائي يعود للمحافظة، ولكن في معظم الحالات لا يتم فيها الموافقة على الاستبدال فيما يخص المخالفات كبيرة جداً ولاسيما المواد غير الصالحة للاستهلاك البشري والمواد المنتهية الصلاحية.

وأكد مدير الشؤون الصحية أنه يومياً يتم سحب عينات من مختلف المواد والسلع، مضيفاً: هناك مراقبة لمختلف المعامل بدمشق، مع التدقيق بجميع الشكاوى الواردة للمديرية وإجراء الجولات وسحب العينات من أي مادة يشتكى منها، علماً أنه تم ضبط عدد من المخالفات بموضوع صناعة «الكاتو».

وشدد إبراهيم أنه خلال فترة الأعياد ورأس السنة، سيتم التشديد على محال المشروبات الكحولية وبيع المادة بـ«القدح»، إضافة إلى الرقابة على محال الحلويات، واللحوم الباردة التي تباع بكثرة خلال هذه الفترة.

ونوه إبراهيم بوجود مقترح لرفع بند الإغلاق للمحال المخالفة لأكثر من ٣ أيام، وخاصة أن هذه الفترة تعتبر قليلة، وبالتالي هناك ضرورة لزيادتها، علماً أن القرار يعود لمجلس محافظة دمشق فيما يخص إقرار أي مقترح أو دراسة حول هذا الموضوع.

يشار إلى أن الشؤون الصحية تحذر دائماً من انتشار المخالفات التي تضر بالمواطنين وخاصة مخلفات القوارض ما يتطلب اتخاذ إجراءات رادعة بحقها تصل لإغلاق المحال وعدد من الغرامات، مع تشديد الرقابة الصحية على أسواق الفروج، وأي مخالفة تخص «نتر الفروج»، ومخالفة عدم التقيد بالنظافة العامة، مع القيام بجولات رقابة على مختلف المحال منها الألبان والأجبان والغذائيات والمطاعم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

جلسة استثنائية لمجلس محافظة حماة لمناقلة بالموازنة المستقلة يطغى عليها الجانب الخدمي

رئيس مجلس المحافظة: رؤساء وحدات إدارية لم نرهم بالمحافظة وآخرون يعسكرون فيها

حماة- محمد أحمد خبازي

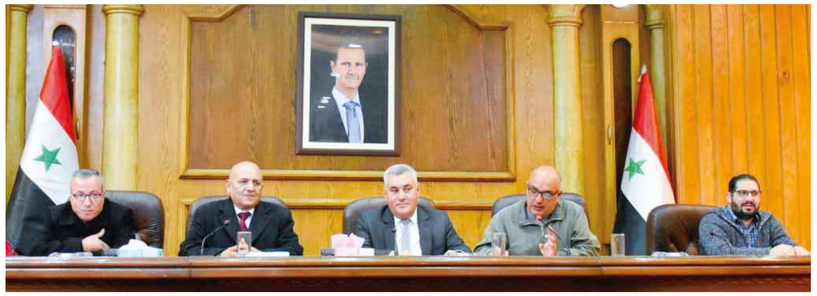

أكد رئيس مجلس محافظة حماة إبراهيم معلا، أن ثمّة رؤساء وحدات إدارية لا يأتون للمحافظة وقد شارف العام على الانتهاء ولم نرهم يتابعون مشاريع بلداتهم الخدمية واعتماداتها، بخلاف رؤساء وحدات إدارية آخرين يعسكرون بالمحافظة لمتابعة شؤون مدنهم وقراهم وهؤلاء يُعشقون فعلاً لإصرارهم وحرصهم على خدمة أبناء وحداتهم.

ولفت معلا إلى أن هناك بلديات لم تنفذ هذه السنة أي مشروع رغم توافر الاعتمادات المرصودة لها.

وشدد معلا خلال الجلسة الاستثنائية لمجلس المحافظة التي عقدت أمس بحضور نائب المحافظ علي صالح العبد السلام، على تحمل أعضاء المجلس لمسؤولياتهم في هذه المرحلة من البناء الوطني، وحث المواطنين في مناطقهم على تسديد فواتير الكهرباء ومياه الشرب، بالتوازي مع المطالبة لهم بحقوقهم، لتتمكن شركة الكهرباء ومؤسسة المياه من تقديم أفضل الخدمات لهم.

في حين طالب عدد من أعضاء المجلس بضرورة مساءلة رؤساء البلديات المقصرين بعملهم، وبمتابعة شؤون وشجون قراهم وبلداتهم. وبضرورة زيادة مخصصات الشاحنات والجرارات من المازوت الزراعي لكون المحافظة زراعية بامتياز، والموسم الزراعي يذروته اليوم.

وبدعم العديد من المدارس بالقرطاسية والمقاعد وصيانة أبوابها ونوافذها، وضرورة تنفيذ مشاريع صرف صحي ووصولات في ريف سلمية، ومشاريع طرق فرعية.

وكان المجلس قد عقد هذه الجلسة الاستثنائية لمناقشة مشروع تعديل الموازنة المستقلة للعام ٢٠٢٣، والمتضمن إضافة نحو مليار ليرة إلى اعتمادات النفقات التي وزعت على مشاريع الطرق الفرعية والثانوية، والصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، وإدارة الكوارث والدفاع المدني والإطفاء، والمشاريع الطارئة والنفقات الإدارية، ولكن الجانب الخدمي طغى عليها نتيجة إصرار العديد من الأعضاء على طرح هموم المواطنين ومعاناتهم.

وبيَّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات رائد سلوم في معرض رده على المداخلات حول المازوت للشاحنات، أنه لولا الوفر المحقق من الـ GPS لما تمكّنا من تخصيص مازوت للشاحنات. وأوضح أن ٣٥ بالمئة من مخصصات المحافظة من المازوت هي لقطاع الزراعة، أي نحو ٥،٥ ملايين ليتر.

ولفت إلى أن مازوت الشاحنات هو من ضمن المخصص للنقل، وأن النسبة محددة من اللجنة الاقتصادية برئاسة مجلس الوزارة ولا يمكن تجاوزها، مؤكداً أن المحافظة رفعت كتاباً لرئاسة الحكومة لزيادة مخصصات المحافظة من المازوت الزراعي لخصوصيتها الزراعية.

فيما ذكر المدير العام لشركة الصرف الصحي فادي عباس، أن الشركة نفذت العديد من الوصلات المتنوعة في مختلف مناطق المحافظة.

المخبر والعيادة السنية من دون مواد طبية

إغلاق العيادة البولية والعظمية في مجمع العيادات الشاملة في السويداء لعدم وجود أطباء

السويداء- عبير صيموعة

أدى النقص من المواد الطبية المخبرية في العيادات الشاملة في السويداء إلى توقف تقديم خدمات التحاليل الطبية لأكثر من أسبوع للأهالي الذين أكدوا لـ«الوطن» أن ذلك تسبب لهم بمعاناة مضاعفة من جراء عجزهم عن الذهاب إلى مخابر التحاليل الخاصة لارتفاع تكاليفها بما لا يتوافق مع ظرفهم المادي المأزوم، خاصة بعد أن وصل تكلفة بعض أنواعها إلى ١٢٠ و١٨٠ ألف ليرة.

كما أكد كثير من الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» عدم وجود مواد المعالجة ضمن العيادة السنية في العيادات الشاملة الأمر الذي حرمهم من المعالجة والطبابة بعد أن تراوحت تكلفة معالجة الضرس الواحدة ضمن العيادات الخاصة من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف ليرة لتتحسر عملية الطبابة في العيادة السنية على عملية خلع الضرس فقط ولكن بشرط أن يقوم المريض بشراء إبرة التخدير على حسابه الخاص من أي صيدلية قريبة من المبنى.

كما أشار البعض إلى أنهم في حال قاموا بشراء المواد السنية من خارج العيادات وعلى نفقتهم الخاصة فإن أطباء العيادة السنية يقومون بتقديم المعالجة مجاناً، مؤكدين ارتفاع أسعارها ضمن المستودعات الأمر الذي منع الكثيرين منهم من شرائها.

وفي جولة لـ«الوطن» ضمن العيادات الشاملة في السويداء ومقابلة المرضى تم تسجيل حالة من الاستياء والامتعاض من جميع المرضى من جراء عودتهم جميعاً من دون الحصول على الطبابة المطلوبة رغم أن تلك العيادات كانت ملجأهم الوحيد خلال السنوات السابقة نظراً لارتفاع الطبابة المثيلة لها في العيادات والمخابر الخاصة والتي لا يمكن أن تتناسب بالمطلق مع قيمة الدخل المعدوم.

كما جرى تسجيل وجود نقص بكل المستلزمات ضمن العيادات الشاملة من مواد مطهرة ومعقمات وشاش وكفوف طبية غيرها، إضافة إلى المنظفات والكلور حيث أكد الكادر التمريضي والمستخدمون أنهم يعملون ضمن الكميات الموردة من مديرية الصحة.

كما سجلت «الوطن» إغلاقاً للعيادة البولية والعظمية ضمن مبنى العيادات الشاملة والذي يعود إلى عدم وجود أطباء اختصاص أو أطباء مقيمين لزوم تشغيل تلك العيادات.

وما تم تدوينه ضمن الجولة يؤكد بالمطلق عجز مديرية الصحة ومن خلفها وزارة الصحة عن تأمين احتياجات العيادات ضمن مبنى العيادات الشاملة من كل المواد الطبية التي تضمن استمرارية العمل ضمنها بتقديم الخدمات الطبية المجانية التي تم استحداث مجمع العيادات من أجلها لتتحضر الطبابة بكل أنواعها ومستوياتها على الميسورين فقط من الأهالي وحرمان الغير منها حيث أكد جميع المرضى ضرورة التحرك السريع لتأمين المواد الطبية لكل العيادات وتطبيق مقولة التطبيب المجاني وعدم ابقائه مجرد شعارات لأنه حسب قولهم فإن الوضع المعيشي الخانق في ضل ارتفاع أسعار الطبابة فرض بالضرورة ألا يحصل على العلاج إلا المقتدر من الأهالي فقط.

رئيسة دائرة برامج الصحة العامة والمسؤولة عن متابعة أعمال المراكز الطبية في المحافظة الدكتورة ناهد نصر أكدت لـ«الوطن» وجود نقص في المواد الطبية المخبرية أو فقدانها في الفترة الأخيرة وكذلك ضمن العيادات السنية موضحة أن السبب يعود إلى نقص التوريدات بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد التي حالت دون القدرة على تأمين المواد الطبية بالكميات المطلوبة ما فرض مقولة (نمشي الحاضر بالحاضر).

ولفتت نصر إلى محاولة إرسال التحاليل المخبرية ضمن العيادات الشاملة إلى مخابر المشفى الوطني لمساعدة الأهالي وتخفيف الأعباء المالية التي ستترتب عليهم ضمن مخابر التحاليل الخاصة وبعد موافقة مديرية الصحة إلا أن الضغط الكبير في العمل ضمن تلك المخابر حال دون إمكانية استقبال التحاليل والاعتذار من المراجعين إلى مخبر مجمع العيادات الشاملة عن تقديم الخدمة المطلوبة.